

٩ شهادات وفاة بأرقام مسلسل متتابعة أثار

الشبهة وراء أسباب الوفاة

الطبيب أنكر توقيعه على شهادات الوفاة



عزالدين نصار شفيق الجندى شفيق شاهين سيد حماد محمود أبو النصر يحيى سيد أنور الليثي

الحل قبل الفحص

وتشرح منى الجزار أن أعضاء الطفل قبل سن البلوغ لا تكون صالحة. وقد صرفت على الجمعية من مالى الخاص ومن التبرعات وتجارة الأطفال متوفرة أكثر فى القاهرة فى المدافن. حيث يتم القاء الأطفال بالعشرات دون احتياج لتأسيس جمعية. ويضيف زكريا حنفى المحامى أنه صدر قرار المحافظ رقم ١١٩٤ بحل الجمعية فى ١١/٣٠/١٩٩٨ دون انذار مسبق وقد تقدمنا بتظلم للمحافظ ولوزارة الشئون وقد أخبرنا وكيل الوزارة بأنه لدينا تعليمات بإعداد تقرير لحل الجمعية قبل قرار تشكيل لجنة لفحص اعمال الجمعية لتحديد المخالفات التى توجب حل مجلس الإدارة، وقد طعنا فى القرار أمام مجلس الدولة ولم تحدد بعد جلسة لنظر الطعن. وتتساءل منى الجزار لماذا يتم الآن صرف إعانات للجمعية من المحافظة والشئون اللتين رفضتنا طلباتى للتبرعات قبل ذلك - بحجة عدم الترخيص وقد تعمدوا ذلك حتى لا يتم صرف إعانات للجمعية.

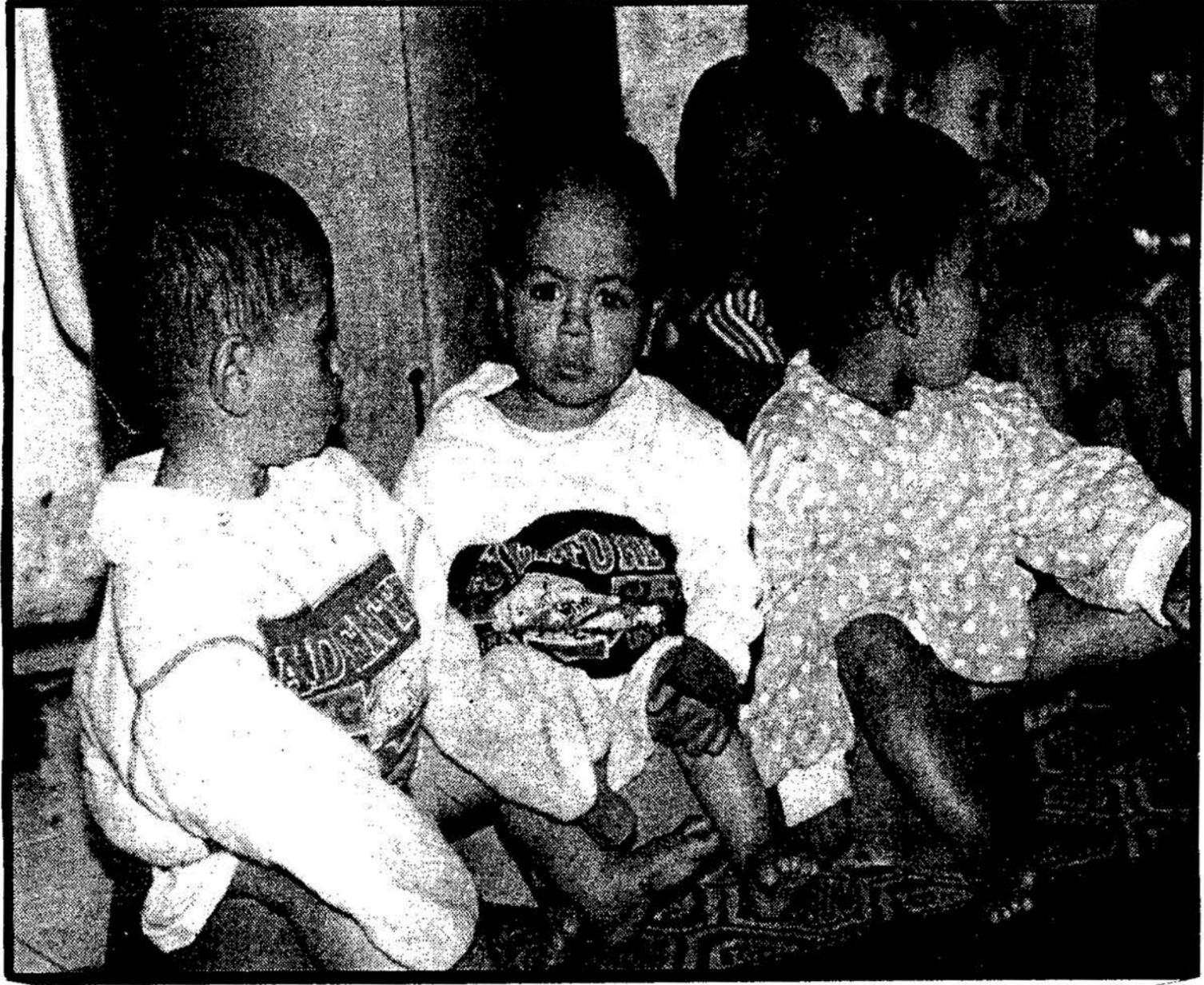


صلاح مخلوف د. إبراهيم جنيبة

من السددة نفيسة

منى الجزار رئيسة اللجنة الاجتماعية بالحزب الوطنى بشبين الكوم تقول فكرت فى إنشاء الجمعية عندما شاهدت طفلة منهم بجوار جامع السيدة نفيسة كان عمرها يوماً واحداً - وسألت عمى يرعاهم - فوجدت ان وزارة الصحة تسلمهم لمرضعات لمدة سنتين بمرتب ٩٠ جنيهاً شهرياً - فطلبت من محافظ المنوفية مكاناً لإقامة الجمعية وحصلت على فرع شبين الكوم من الجمعية النسائية لتحسين الصحة بالقاهرة وبدأت إجراءات إشهار جمعية تخدم الطفل الذى اتهم الآن ببيعه وأعضائه - كنا أحياناً نجد هؤلاء الأطفال فى أكياس مكسورى الأرجل أو الأيدي بعضهم حالته كانت تسمح بإنقاذه والبعض الآخر لم نستطع، وسميت الجمعية دار السيدة نفيسة للإيتام وقد بدأت بعشرة أطفال فقط فى ١٩٩٦ وقد سلمت حوالى ٦٠ طفلاً الآن بأعضائهم كاملة من أرجل وعيون وأيدى!!!

وتتساءل منى الجزار: يحاربونى ولا اعرف السبب... هل وراء ذلك خلافات بين اثنين: الحزب والمحافظة؟ لقد أنهيت عمل أحد مديرى الجمعية كان منتدياً من الشئون لتلاعبه وتشرح أن د. رضا الجندى وكيل وزارة الصحة بالمحافظة كان يمدنا بالأطباء والألبان والمرضات وكان يشرف عليهم بنفسه وعند وفاة طفل تخطر طبيب الصحة للكشف عليه. وتضيف: لقد طلب منى ٣ أفراد طفلة قالوا انها ابنتهم - كان قد تم العثور عليها فى قطار - فقلت لقد تسلمتها من قسم الشرطة وعليه فنرجع إليه فكان ردهم «ف.أ.» «حيودينا فى داهية» وهو محامى طليقة زوجى ولم يأخذوا الطفلة. وتقول أين كان أعضاء مجلس الشعب منذ سنتين وأين مدير أمن المنوفية - وأنا أقوم بتقطيع الأطفال ويبيعهم؟؟ وتطلب محاكمتها فى ميدان عام اذا ثبت قيامها ببيع الأطفال.



هل مخالقات جمعية دار السيدة نفيسة مالية أم جنائية؟

وهي أول جمعية لرعاية اللقطاء في المنوفية وكان الإقبال عليها شديداً، وتلقت أطفالاً من المحافظات المجاورة، وكان ذلك فوق امكانياتها، وقد تلقت شكاوى في مايو ١٩٩٨ من أحد المحامين بوجود مخالقات مالية ووفيات فيها، فشككت لجان من وزارتي الصحة والشئون، وثبت وجود إهمال فتم حل مجلس الإدارة بناء على اقتراح من هذه اللجان وتعيين مجلس إدارة جديد، ونفى أن قرار الحل كان بناء على تعليمات من مجلس الوزراء.

وعن حالات الوفيات قال المستشار عدلى حسين إن اللقطاء كانت حالتهم الصحية متردية، وبعضهم كانوا من الأطفال الميسترين، فكانت وفاتهم متوقعة. وقال إن المتاجرة في أعضاء الأطفال تعد فعلاً أخطر قضية لانتهاك الحق في الحياة، لكن السؤال هو: كيف نضع يدنا على من يفعل ذلك ونزيد دليلاً ولن نحصى أحداً؟

ويتساءل محافظ المنوفية لماذا لم يتقدم النواب باتهاماتهم منذ مايو الماضي؟

ويضيف أن الجمعية تلقت دعماً الآن بمائة ألف جنيه فتحسنت أحوالها ورئيسة الجمعية في رأي المحافظ أنها سيدة اجتهدت وكونت مجلس إدارة على مستوى قام بدوره حيث ضم عميداً سابقاً لطلب المنوفية وأمين الحزب الوطنى لكنها ارتبكت مالياً.

محاضر رسمية

وتقول: أتسلم الأطفال بمحاضر رسمية من النيابة ومحاضر أخرى في الشئون وقد قمت بتسليم ٢ أطفال ولد وبنات لثلاث أسر للتكفل بهم - وقد أصبح ذلك مسموحاً به بعد قرار وزير الصحة بالسماح بتكفل أطفال أقل من سنتين.

وسألت دسعاد الفقى التى تكفل طفلة من جمعية الجزار فقالت لقد ارتبطت بى هذه الطفلة منذ رؤيتها لى ولم يتم بيعها لى مطلقاً، وقد فوجئت بما هو منشور فى الجرائد... وأنا اعمل طبيبة بيطرية ومتزوجة وليس لدى ابناء.

نضع أيدينا على الفاعل

المستشار عدلى حسين محاذ المنوفية شرح أن نقل الاعضاء من نخاع وغيره يتطلب مركزاً طبياً على مستوى عال من التكنولوجيا، وأكد أن الأجهزة الرقابية - التى فحصت اعمال الجمعية ونشاطها لم تخطرنا بصحة هذه البلاغات أو الوقائع من الأجهزة الرقابية والأمنية، وأضاف انه وافق على انشائها بموجب القانون مادامت انها جمعية أهلية فى مجال الخدمة العامة تمارس نشاطها طبقاً للقانون.